

الأشعث

الحنشان

لفضيلة الإمام الأكبر الشيخ

جاء التحق على جاد التحق

شيخ الأزهر

رئيس التحرير

د/ علي أحمد الخطيب

صدرت مجلة الأزهر للطباعة الشهرى الأولى ١٤١٥ هـ

الأخضر

النخشان

لفضيلة الإمام الأكبر الشيخ

جَادُ الْحَقِّ عَلَى جَادِ الْحَقِّ

شيخ الأزهر

رئيس التحرير

د/ علي أحمد الخياط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد رحمة
العالمين وعلى آله وصحبه وتابعيه - بإحسان - إلى يوم الدين

وبعد :

فنحمد الله - تعالى - الذى يسر للأزهر الشريف أن يَقِفَ
المسلمين - أَوَّلًا بِأَوَّل - على ما يحتاجون أحكامه وبيانه من هذا
الدين الخفيف فَمَتَّأى الشبهات ، ووفر لهم وضوحا لآياته البينات .

وفى الحق أنه - يسئ إلى هذا الإسلام - من الناس فريقان :

مسلم أو مسلمة كلاهما يمارس بعض شعائر هذا الدين على حال
ليست من الإسلام فى شيء ، فلا هو أدى الشعيرة على خير
وجوهها ، ولا هو صان الشريعة بالرجوع إلى المختصين ، ليقع
عمله على أحسن ما يريد هذا الدين .

وغدو كاشح يتلمس هذه الأخطاء فتدفعه بغضاؤه إلى الحمل
على الدين ، والكيد له ، وإطلاق ألسنته الحداد على شعائره .. من
أولئك الذين قال الله - تعالى - فيهم :

﴿ وَلَا يَزَالُونَ يَقْنَلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِن
أَسْطَاطَعُوا ﴾ البقرة - ٢١٧ .

وكم للقتال من أساليب .. هذا أحدها .. ! يرمون من ورائه
اليوم إلى إبطال شعيرة ختان البنات ، والله من ورائهم محيط ..

أمام هذا الكيد يسر الله - تعالى - للقائمين على تحزير هذه
الجملة تذكّر فتوى لفضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على في
« الحتان » فأتينا بها - خالصة لوجه الله - تعالى - لتكون هدية هذا
العدد الذى يصدر ووجوه قوم معفرة من نفخ الرماد رغبة في الغنىم
على الإسلام ؟!

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ
الْكَافِرُونَ ۝ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ
عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ۝ ﴾ الصف



ولسوف تقرأ - أخى المسلم - فى هذه الفتوى :
تعريفا للختان .. وخير وقته .. ومتى يكون ، ومتى
يُحْرَم ؟ ، وبياناً لكيفيته .. وحُكْمَ الجور فيه .. الخ وسوف
تستطيع أن تلم - بهذا كله - فتكون على علم بما يُلْذَعُ عنك
الشبهة ، ويهيك القدرة على الذود عن دينك إزاء الجاحدين .
وفقنا الله وإياك إنه سميع مجيب

القاهرة - السبت

٢٥ من ربيع الآخر ١٤١٥ هـ

١ من أكتوبر ١٩٩٤ م

د. على أحمد الزطيم

الْخِتَانُ

التعريف :

الختان والختانة لغة : الاسم من الختن ، وهو قطع القلفة من الذكر والنواة من الأنثى ، كما يطلق الختان على موضع القطع .

يقال : خَتَنَ الغلامَ والجاريةَ يَخْتِنُها ويَخْتِنُهما خِتْنًا .

ويقال : غلامٌ مَخْتُونٌ ، وجاريةٌ مَخْتُونَةٌ ، وغلامٌ وجاريةٌ مَخْتِنَتَانِ .

كما يطلق عليه : الخفض والإعذار ، وخص بعضهم الختن بالذكر ، والخفض بالأنثى ، والإعذار مشترك بينهما^(١) .

والعذرة : الختان ، وهى كذلك الجلدة يقطعها الختان - وعَدَرُ الغلام والجارية يَعْدُرُهما عَدْرًا وأَعْدَرُهما خَتْنُهما .

والعذار والإعذار والعذيرة طعام الختان^(٢) .

(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة (ختن) .

(٢) لسان العرب والمصباح المنير مادة (عذر) .

في مصطلح الفقهاء :

ولا يخرج استعمال الفقهاء للمصطلح عن معناه اللغوي .
قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ أَتَّبِعِ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٣) .

وفي الحديث الشريف (٤) : « اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة » .

وروى أبو هريرة (٥) - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « الفطرة خمس ، أو خمس من الفطرة : الختان والاستحداد ونشف الإبط وقص الشارب وتقليم الأظافر » .
وقد تحدث الإمام النووي الشافعي في المجموع (٦) في تفسير الفطرة بأن أصلها الحلقة .

قال الله تعالى :

﴿ فَطَرَتُ اللَّهُ لِقَى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ (٧) .

(٣) الآية ١٢٣ من سورة النحل .

(٤) متفق عليه - البخارى في كتاب بدء الخلق ، وفي باب الختان في كتاب الاستئذان ، ومسلم في باب فضائل إبراهيم - في كتاب الفضائل .

(٥) متفق عليه - شرح السنة للبغوى ج ٢ ص ١٠٩ باب الختان .

(٦) ج ١ ص ٢٨٤ .

(٧) من الآية ٣٠ من سورة الروم .

واختلف في تفسيرها في الحديث ، قال الشيرازي والماوردي وغيرهما : هي الدين ، وقال الإمام أبو سليمان الخطابي : فسرهما أكثر العلماء في الحديث بالسنة ، ثم عقب النووي - بعد سرد هذه الأقوال وغيرها - بقوله : قلت : تفسير الفطرة هنا بالسنة هو الصواب ؛ ففي صحيح البخاري عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « من السنة قص الشارب ونتف الإبط وتقليم الأظافر » . وأصح ما فسر به غريب الحديث - تفسيره بما جاء في رواية أخرى ، لاسيما في صحيح البخاري .

حكمه... واختلاف الأئمة فيه :

وقد اختلف أئمة المذاهب وفقهاؤها في حكم الختان .
قال ابن القيم^(٨) في كتابه (تحفة المودود) : اختلف الفقهاء في ذلك :

فقال الشعبي وربيعة والأوزاعي ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك والشافعي وأحمد : هو واجب ، وشدد فيه مالك حتى قال : من لم يُختن لم تجز إمامته ولم تقبل شهادته .
ونقل كثير من الفقهاء عن مالك ، أنه سنة ، حتى قال القاضي عياض : الاختتان عند مالك وعامة العلماء سنة ، ولكن

(٨) هامش شرح السنة للبيهقي ج ٢ ص ١١٠ في باب الختان .

السنة عندهم يأثم تاركها ، فهم يطلقونها على مرتبة بين الفرض
والندب .

وقال الحسن البصرى وأبو حنيفة : لا يجب بل هو سنة .

وفى فقه الإمام أبى حنيفة^(٩) : أن الختان للرجال سنة وهو من
الفطرة ، وللنساء مكرومة ، فلو اجتمع أهل مصر (بلد) على ترك
الختان قاتلهم الإمام ؛ لأنه من شعائر الإسلام وخصائصه .

والمشهور فى فقه الإمام مالك فى حكم الختان للرجال والنساء
كحكمه فى فقه الإمام أبى حنيفة .

وفقه الإمام الشافعى^(١٠) : أن الختان واجب على الرجال
والنساء .

وفقه الإمام أحمد بن حنبل^(١١) : أن الختان واجب على
الرجال ، ومكرومة فى حق النساء ، وليس بواجب عليهن ، وفى
رواية أخرى عنه أنه واجب على الرجال والنساء كملذهب الإمام
الشافعى .

(٩) الاختيار شرح المختار للنووى ج ٢ ص ١٢١ فى كتاب الكراهية .

(١٠) ج ١ ص ٢٩٧ من المذهب للشيرازى وشرحه المجموع للنووى .

(١١) المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٧٠ مع الشرح الكبير .

وخلاصة هذه الأقوال (١٢) : أن الفقهاء اتفقوا على أن الجحتان
في حق الرجال ، والخفاض في حق الإناث مشروع .

ثم اختلفوا في وجوبه ، فقال الإمام أبو حنيفة ومالك : هو
مستون في حقهما ، وليس بواجب وجوب فرض ، ولكن يأثم
بتركه تاركه .

وقال الإمام الشافعي : هو فرض على الذكور والإناث .

وقال الإمام أحمد : هو واجب في حق الرجال .

وفي النساء عنه روايتان أظهرهما الوجوب .

والجحتان في شأن الرجال : هو قطع الجلد التي تغطي
الحشفة ، بحيث تنكشف الحشفة كلها .

وفي شأن النساء : قطع الجلد التي فوق مخرج البول دون
مبالغة في قطعها ، ودون استئصالها ، وسمى هذا بالنسبة لمن
(خفاض) .

الدليل على خفاض النساء :

وقد استدلل الفقهاء على خفاض النساء بحديث أم عطية
- رضي الله عنها - قالت : إن امرأة كانت تختن بالمدينة ، فقال لها

(١٢) الإفصاح عن معالي الصحاح لحيى بن هبيرة الحنبلي ج ١ ص ٢٠٦ .

النبي ﷺ : « لا تنهكى ، فإن ذلك أحظى للزوج وأسرى للوجه » ، وجاء ذلك مفصلاً في رواية أخرى تقول : (إنه عندما هاجر النساء كان فيهن أم حبيبة وقد عرفت بختان الجوارى ، فلما رآها رسول الله ﷺ قال لها : يا أم حبيبة ، هل الذى كان فى يدك هو فى يدك اليوم ؟ فقالت : نعم يا رسول الله إلا أن يكون حراماً فتنهاى عنه - فقال رسول الله ﷺ : بل هو حلال . (فآدن) منى حتى أعلمك ، فدننت منه - فقال : يا أم حبيبة ، إذا أنت فعلت فلا تنهكى ، فإنه أشرق للوجه وأحظى للزوج (١٣) .

(١٣) هذا الحديث رواه أبو داود فى السنن وأعله بمحمد بن حسان فقال عنه : إنه ضعيف - انظر فى هذا - المناوى ج ١ ص ٢١٦ ، وسنن أبى داود ج ٥ ص ٤٢١ تحقيق عزت دعاس ، ونيل الأوطار للشوكافى ج ١ ص ١١٣ ، ومجمع الزوائد ج ١ ص ٨٨٤ . وقد ورد الحديث - أيضاً - فى مختصر سنن أبى داود للحافظ المنذرى ومعالم السنن للخطائى وفى تهذيب الإمام ابن القيم ج ٨ ص ١١٦ بطريق آخر وقال عنه أبو داود ليس بالقوى . وفى تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم ص ١٩٣ أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد عن أم عطية .

وأخرجه الحاكم فى المستدرک ج ٣ ص ٥٢٥ عن الضحاك بن قيس ، وسكت عنه الحاكم والذهبى .

وفى هامش كتاب إحياء السنة وإجماع البدعة ص ٢٦٣ تحقيق وتعليق أحمد عبد الله باجور ط ثانية الأزهر الشريف قال : وأخرجه السيوطى فى الجامع الصغير أولى برقم ٢٧٩ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م رواية الطبرانى والحاكم عن الضحاك بن قيس وأشار إليه بعلامة الصحة .

وللحديث شواهد أخرى تقويه فقد جاء فى فتح البارى للحافظ بن حجر شرح صحيح البخارى ج ١٠ ص ٢٦٣ عقب نقله قول أبى داود عن هذا الحديث - ليس بالقوى ، قلت : =

ومعنى (لا تنهى) : لا تبالغى فى القطع والحفض ، ويؤكد
هذا الحديث الذى رواه أبو هريرة - رضى الله عنه - أن الرسول -
ﷺ قال :

« يا نساء الأنصار اخفضن (أى اختتن) ولا تنهكن (أى
لا تبالغن فى الحفاض) ، وهذا الحديث جاء مرفوعاً^(١٤) برواية
أخرى عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما .

وهذه الروايات وغيرها تحمل دعوة الرسول ﷺ إلى ختان
النساء ، ونهيه عن الاستئصال ، وقد علل هذا فى إيجاز وإعجاز
حيث أوتى جوامع الكلم فقال :

« فإنه أشرق للوجه ، وأحظى للزوج » .

وهذا التوجيه النبوى إنما هو لضبط ميزان الحس الجنسى عند
الفتاة ، فأمر بحفض الجزء الذى يعلو مخرج البول ؛ لضبط

== وله شاهدان من حديث أنس ومن حديث أم أيمن عن أبى الشيخ فى كتاب العقيدة وآخر عن
الضحاك بن قيس عند البيهقى .

ويشهد له حديث (خمس من الفطرة) المتفق عليه بتفسير الفطرة بالمعنى المتقدم .
وحديث إذا التقى الختانان وجب الغسل - قال الإمام أحمد وفى هذا أن النساء كن يختتن - كافى
تحفة للمودود لابن القيم ص ١٩٢ .

(١٤) نيل الأوطار للشوكافى ج ١ ص ١١٣ .

الاشتاء ، مع الإبقاء على لذات النساء ، واستمتاعهن مع أزواجهن ، ونهى عن زيادة مصدر هذا الحس واستتصاليه .

وبذلك يتحقق الاعتدال ، فلم يعد المرأة مصدر الاستمتاع والاستجابة ، ولم يقهها دون خفض في دفعها إلى الاستتار ، وعدم القدرة على التحكم في نفسها عند الإثارة .

لما كان ذلك :

كان الاستفادة من النصوص الشرعية ، ومن أقوال الفقهاء على النحو المبين والثابت في كتب السنة والفقهاء أن الحثان للرجال والنساء من صفات الفطرة التي دعا إليها الإسلام ، وحث على الالتزام بها على ما يشير إليه تعليم رسول الله ﷺ كيفية الحثان ، وتعبيره في بعض الروايات بالخفض ، مما يدل على القدر المطلوب في حثانين .

ومقتضى ما قاله الإمام البيضاوي عن حديث^(١٥) (خمس من الفطرة) : أنه عام في حثان الذكر والأنثى ؛ حيث قال : إن معنى الفطرة في هذا الحديث تتمثل في مجموع ما ورد من أن الفطرة : هي

(١٥) رواه البخاري ٢٩٥/١٠ في اللباس ، باب تقليم الأظفار ، ومسلم برقم ٢٥٧ في الطهارة باب خصال الفطرة ، وانظر ص ١٦٠ في تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم ، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٢٦٢ ط الحزبية ١٣٢٥ هـ ونيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ١٠٩ .

السنة القديمة التي اختارها الأنبياء ، واتفقت عليها الشرائع ، فكأنها أمر جلى ينطوون عليه ، وقال الشوكالى^(١٦) في نيل الأوطار : إن تفسير الفطرة بالسنة لا يراد به السنة الاصطلاحية المقابلة للفرض والواجب والمندوب ، وإنما يراد بها الطريقة ، أى طريقة الإسلام ؛ لأن لفظ السنة على لسان الشارع أعم من السنة فى اصطلاح الأصوليين .

(١٦) ج ١ ص ١١٣ ومثله فى فتح البارى شرح البخارى ج ١٠ فى الحديث عن

الفطرة وتفسيرها وخصالها ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ط الحزيرة سنة ١٣٢٥ هـ .

الختان من شعائر الإسلام ؛

ومن هنا : اتفقت كلمة فقهاء المذاهب على أن الختان للرجال والنساء من فطرة الإسلام وشعائره ، وأنه أمر محمود ، ولم ينقل عن أحد من فقهاء المسلمين فيما طالعنا من كتبهم التى بين أيدينا - قول بمنع الختان للرجال أو النساء ، أو عدم جوازه أو إضراره بالأُنثى ، إذا هو تم على الوجه الذى علمه الرسول ﷺ لأُم حبيبة فى الرواية المنقولة آنفاً .

أما الاختلاف فى وصف حكمه ، بين واجب وسنة ومكرمة ، فيكاد يكون اختلافاً فى الاصطلاح الذى يندرج تحته الحكم :

يشير إلى هذا : ما نقل فى فقه^(١٧) الإمام أبى حنيفة من أنه : لو اجتمع أهل مصر على ترك الختان قاتلهم الإمام (ولى الأمر) ؛ لأنه من شعائر الإسلام وخصائصه .

(١٧) الاختيار شرح المختار ص ١٢١ ج ٢ .

كما يشير إليه أيضاً أن مصدر تشريع الحتان هو اتباع ملة إبراهيم ، وقد اختتن ، وكان الحتان من شريعته ، ثم عدّه الرسول ﷺ من خصال الفطرة ، وأمّل إلى تفسيرها بما فسرّها الشوكاني وغيره - حسبما سبق - بأنها السنة التي هي طريقة الإسلام ومن شعائره وخصائصه ، كما جاء في فقه الحنفيين وليس المراد السنة الاصطلاحية - كما تقدم آنفاً .

ويؤيد هذا ما ذهب إليه الفقه الشافعي والحنبلي ، ومقتضى قول سحنون من المالكية من أن الحتان واجب على الرجال والنساء^(١٨) ، وهو مقتضى قول الفقه الحنفي^(١٩) أنه لو اجتمع أهل بلدة على ترك الحتان حاربهم الإمام ، كما لو تركوا الأذان ، وهذا ما أمّل إلى الفتوى به .

وإذ قد استبان مما تقدم أن حتان البنات - موضوع هذا البحث - من فطرة الإسلام ، وطريقته على الوجه الذي بينه رسول الله ﷺ فإنه لا يصح أن يترك توجيهه وتعليمه إلى قول غيره ، ولو

(١٨) المجموع ج ١ ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، وقلوبى وعميرة ج ٤ ص ١١
 وفتح الباري ج ١٠ ص ٣٤١ ، وكشاف القناع ج ١ ص ٨٠١ ، والمتقى ج ٧ ص ٢٣٢ .

(١٩) الاختيار شرح المختار للموصل ج ٢ ص ١٢١ .

كان طبييا ؛ لأن الطب علم والعلم متطور ، تتحرك نظراته ونظرياته دائما .

رأى الأطباء :

وآية هذا أن قول الأطباء في هذا الأمر مختلف . فمنهم من يرى ترك ختان النساء ، وآخرون يرون ختانهن ؛ لأن هذا يهدب كثيراً من إثارة الجنس ، لاسيما في سن المراهقة التي هي أخطر مراحل حياة الفتاة ، ولعل تعبير بعض روايات الحديث الشريف في ختان النساء بأنه مكرومة يهدينا إلى أن فيه الصون ، وأنه طريق للعفة فوق أنه يقطع تلك الإفرازات الدهنية التي تؤدي إلى التهابات مجرى البول وموضع التاسل ، والتعرض بذلك للأمراض الخبيثة .

هذا خلاصة ما قاله الأطباء المؤيدون لختان النساء ، وأضافوا أن الفتاة التي تعرض عن الختان تنشأ من صغرها ، وفي مراقبتها حادة المزاج سيئة الطبع ، وهذا أمر قد يصوره لنا ، ويحذر من آثاره ما صرنا إليه في عصرنا من تداخل وتزاحم ، بل وتلاحم بين الرجال والنساء في مجالات الملاصقة التي لا تخفى على أحد ، فلو لم تختن الفتيات على الوجه الذي شرحه حديث رسول الله ﷺ لأُم حبيبة لتعرضن لمشترات عديدة تؤدي بهن - مع موجبات أخرى تزخر بها حياة العصر وانكماش الضوابط فيه إلى الانحراف والفساد .

مقدار ما يقطع في الختان :

يكون ختان الذكور بقطع الجلد التي تغطي الحشفة ،
وتسمى القلفة ، والغرلة ، بحيث تنكشف الحشفة كلها .

وفي قول عند الخنابلة : إنه إذا اقتصر على أخذ أكثرها جاز .

وفي قول ابن كج من الشافعية : إنه يكفي قطع شيء من
القلفة ، وإن قل بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها .

ويكون ختان الأنثى بقطع ما يُطلق عليه الاسم من الجلد التي
معرفة الديك فوق مخرج البول ، والسنة فيه أن لا تقطع كلها ،
بل جزء منها (٢٠) .

وذلك لحديث أم عطية - رضي الله عنها - سالف الذكر من :
أن امرأة كانت تخنن بالمدينة ، فقال لها النبي ﷺ : « لا تهكي فإن
ذلك أحظي للمرأة وأحب إلى البعل » (٢١) .

(٢٠) المجموع ج ١ ص ٣٠٢ ، الحرثي ج ٣ ص ٤٨ ، البداية ج ١ ص ٢٧٣ ،

كشاف القناع ج ١ ص ٨٥ .

(٢١) راجع هامش رقم ١٣ .

وقت الختان :

ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الوقت الذي يصير فيه الختان واجبا هو ما بعد البلوغ ؛ لأن الختان من أجل الطهارة ، وهى لا تجب عليه قبله ، ويستحب ختانه فى الصغر إلى سن التمييز ؛ لأنه أرفق به ، ولأنه أسرع برءا فينشأ على أكمل الأحوال .

وللشافعية فى تعيين وقت الاستحباب وجهان :

والصحيح المفتى به أنه يوم السابع ، ويحتسب يوم الولادة معه لحديث جابر :

« عَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَخَتَنَهُمَا لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ » (٢٢) .

وفى مقابله ، وهو ما عليه الأكثرون أنه اليوم السابع بعد يوم الولادة ، وفى قول الحنابلة والمالكية : أن المستحب ما بين العام السابع إلى العاشر من عمره ؛ لأنها السن التى يؤمر فيها بالصلاة .

(٢٢) أخرجه البيهقى ج ٨ ص ٣٢٤ - وفى إسناده راو متكلم فيه - وقد أورد النُّهْى من مناكبه هذا الحديث فى الميزان ج ٢ ص ٨٥ - وفى نيل الأوطار للشوكافى ج ١ ص ١١٢ (أن النبى ﷺ ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما) .

وفي رواية عن مالك أنه وقت الإثغار إذا سقطت أسنانه ،
والأشبه عند الحنفية أن العبرة بطاقة الصبي ؛ إذ لا تقدير فيه فيترك
تقديره إلى البرأى ، وفي قول : إنه إذا بلغ العاشرة لزيادة الأمر
بالصلاة إذا بلغها .

وكره الحنفية والمالكية والحنابلة الحتان يوم السابع ، لأن فيه
تشبها باليهود (٢٣) ، ولما كان الظاهر مما تقدم : أنه لم يرد نص صريح
من السنة بتحديد وقت للحتان ، فيترك لولى أمر الطفل بعد
الولادة - صبيا أو صبية ؛ إذ أن ما ورد من أن النبي ﷺ حتن
الحسن والحسين - رضى الله عنهما - يوم السابع غير مسلم بثبوته
من البيهقي ومن الذهبي كما تقدم .

ومن ثم أميل إلى الفتوى بتفويض أمر تحديد وقت ومن الحتان
للولى بمشورة الطبيب ؛ للثبوت من طاقة المختون - ذكرا أو أنثى -
ومن مصلحته ، ويكون هذا قبل البلوغ الطيعي لكل منهما .

(٢٣) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٧٨ ، مواهب الجليل ج ٣ ص ٢٥٨ ، المجموع
ج ١ ص ٣١٣ ، الإنصاف ج ١ ص ١٢٤ ، حاشية الجمل على شرح المنهاج ج ٥
ص ١٧٤ ، التروى على مسلم ج ٣ ص ١٤٨ .

ختان من لا يقوى على الختان :

من كان ضعيف الخلقة بحيث لو ختن خيف عليه ، لم يجوز أن يختن حتى عند القائلين بوجوبه بل ويؤجل حتى يصير بحيث يغلب على الظن سلامته ؛ لأنه لا تعبد فيما يفضى إلى التلف ، ولأن بعض الواجبات يسقط بخوف الهلاك .

وللحنابلة تفصيل في هذا ملخصه : أن وجوب الختان يسقط ممن خاف تلفاً ، ولا يحرم مع خوف التلف ؛ لأنه غير متيقن ، أما من يعلم أنه يتلف به ، وجزم بذلك فإنه يحرم عليه الختان^(٢٤) في قول عامة الفقهاء .

لقلوله - تعالى :

﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٢٥) .

(٢٤) المجموع ج ١ ص ٣٠٤ ، فتح القدير ج ١ ص ٤٣ ، الشرح الصغير مع حاشية الصاوى ج ٢ ص ١٥٢ ، الخرشى على خليل ج ٣ ص ٤٨ ومطالب أولى النهى ج ١ ص ٩١ .

(٢٥) الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

قولهم فمیں مات غیر مختون :

اتفقت كلمة الفقهاء على أنه :

لا يختن الميت الأكلف الذى مات غير مختون ؛ لأن الختان كان تكليفاً وقد زال بالموت ، ولأن المقصود من الختان التطهير من النجاسة وقد زالت الحاجة بموته . ولأنه جزء من الميت فلا يقطع ، كيدته المستحقة فى قطع السرقة ، أو القصاص وهى لا تقطع من الميت ، وخالف الختان قص الشعر والظفر ؛ لأن هذين يزالان فى الحياة للزينة ، والميت يشارك الحى فى ذلك ، أما الختان فإنه يفعل للتكليف به ، وقد زال بالموت .

وفى قول ثان للشافعية : إنه يختن الكبير والصغير ؛ لأنه كالشعر والظفر وهى تزال من الميت .

والقول الثالث عندهم : إنه يختن الكبير دون الصغير ؛ لأنه وجب على البالغ دون الصغير (٢٦) .

(٢٦) المجموع ج ١ ص ٣٠٤ ، ج ٥ ص ١٨٣ ، فتح القدير ج ١ ص ٤٥١ ،
الحرشى على خليل ج ٢ ص ١٣٦ ، مطالب أول النهى ج ١ ص ٨٥٨ ، كشاف القناع
ج ١ ص ٩٧ .

متى يضم النجاشة...

اتفق الفقهاء على تضمين الخائن إذا مات الخن ب سبب سرية جرح الخائن ، أو إذا جاوز القطع إلى الحشفة أو بعضها ، أو قطع في غير محل القطع . وحكمه في الضمان حكم الطبيب ، أى أنه يضمن من التفريط أو التعدى ، وكذلك إذا لم يكن من أهل المعرفة بالخائن (٢٧) .

وللفقهاء تفصيل في هذه المسألة :

فذهب الحنفية إلى أن الخائن إذا خن صبيا ، فقطع حشفته ، ومات الصبي فعل عاقلة الخائن نصف دية ، وإن لم يمت فعل عاقلة الدية كلها ؛ وذلك لأن الموت حصل بفعلين : أحدهما مأذون فيه وهو قطع القلفة ، والآخر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة ، فيجب نصف الضمان . أما إذا برئ فيجعل قطع الجلدة وهو المأذون فيه كأن لم يكن ، وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية ؛ لأن الحشفة عضو مقصود لا ثانی له في

(٢٧) فتح القدير ج ٧ ص ٢٠٦ ، حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٦٤ ، ص ٤٠٠ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٣ ، ٣٤ ، حاشية الدبوق ج ٤ ص ٢٨ جواهر الإكليل ج ٢ ص ١٩١ ، كشف القناع ج ٤ ص ٣٤ ، ٣٥ .

النفس ، فيقدر بدله ببذل النفس كما في قطع اللسان (٢٨) .
وذهب المالكية إلى أنه لا ضمان على الخائن إذا كان عارفاً متقناً
لمهنته ، ولم يخطئ في فعله ، كالطبيب ؛ لأن الخائن فيه تغيير فكأن
المختونَ عرض الخائن لما أصابه .

فإن كان الخائن من أهل المعرفة بالخائن وأخطأ في فعله فالدية
على عاقلته ، فإن لم يكن من أهل المعرفة عوقب ، وفي كون الدية
على عاقلته ، أو في ماله قولان :

فلا بن القاسم أنها على العاقلة ، وعن مالك وهو الراجح أنها في
ماله ؛ لأن فعله عمد والعاقلة لا تحمل عمداً (٢٩) .

وذهب الشافعية إلى أن الخائن إذا تعدى بالجرح المهلك ، كأن
خنته في سن لا يحتمله لضعف أو نحوه أو شدة حر أو برد ، فمات
لزمه القصاص ، فإن ظن كونه محتملاً فالمتجه عدم القود لانتفاء
التعدي .

ويستثنى من حكم القود الوالد وإن علا ؛ لأنه لا يقتل
بولده ، وتلزمه دية مغلظة في ماله ؛ لأنه عمد محض - فإن احتمل

(٢٨) فتح القدير ج ٧ ص ٢٠٦ ، حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٦٤ ، ص ٤٠٠ .

(٢٩) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٨ .

الختان وخخته ولّى ، أو وصّى ، أو قيم فعات فلا ضمان في الأصح ؛ لإحسانه بالختان ، إذ هو أسهل عليه مادام صغيراً بخلاف الأجنبي لتعديه ، ولو مع قصد إقامة الشعار .

ولم ير الزركشى القود في هذه الحالة على الأجنبي أيضاً ؛ لأنه ظن أنه يقيم شعيرة^(٣٠) .

وذهب الحنابلة إلى أنه لا ضمان على الخاتن إذا عرف منه حذق الصنعة ولم تجن يده ؛ لأنه فعل فعلاً مباحاً فلم يضمن سرايته كما في الحدود ، وكذلك لا ضمان إذا كان الختان بإذن وليه ، أو ولي غيره أو الحاكم ، فإن لم يكن له حذق في الصنعة ضمن ؛ لأنه لا يحل له مباشرة القطع ، فإن قطع فقد فعل محرماً غير مأذون فيه ، لقوله ^{صلى الله عليه} :

« من تطيب ولا يعلم منه طب فهو ضامن »^(٣١) .

وكذلك يضمن إذا أذن له الولي ، وكان حاذقاً ، ولكن جنت يده ، ولو خطأ ، مثل إن جاوز قطع الختان فقطع الحشفة أو

(٣٠) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣١) أخرجه أبو داود ج ٤ ص ٧١٠ والحاكم من حديث عبد الله بن عمر وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

بعضها ، أو غير محل القطع ، أو قطع بألة يكثر أُلها ، أو في وقت لا يصلح القطع فيه ، وكذلك يضمن إذا قطع بغير إذن الولي (٣٢) .

لما كان ذلك :

وكان الختان للذكور وللإناث من سنة الإسلام ، أى طريقته وسماته كما سبق النقل عن الشوكانى .

وكان للختان أو الحفاض للفتيات أنواع أربعة كما هو واضح من الشرح الطبى السابق فى مقدمة الموضوع .

النوع الأول : وفيه يتم قطع الجلد أو النواة فوق رأس البظر .
النوع الثانى : وفيه يتم استئصال جزء من البظر ، وجزء من الشفرين الصغيرين .

النوع الثالث : وفيه يستأصل كل البظر ، وكل الشفرين الصغيرين .

النوع الرابع : وفيه يزال كل البظر ، وكل الشفرين الصغيرين ، وكل الشفرين الكبيرين .

(٣٢) كشف القناع ج ٤ ص ٣٤ ، ٣٥ .

وكانت توجيهات وتعليمات رسول الله ﷺ لأم حبيبة التي
كانت صنعتها خفاض البنات قال :

«أشهى ولا تنهكى» أى : اتركى الموضع أشم ، والأشم
المرتفع كما قال الجوينى .

وقال المواردى : وأما خفض المرأة فهو قطع جلدة فى الفرج
فوق مدخل الذكر ومخرج البول على أصل كالتواء ويؤخذ منه الجلدة
المستعيلة دون أصلها (٣٣) .

وكانت مذاهب الأئمة الشافعى وأحمد فى أظهر أقواله ،
ومالك فيما قال به سحنون ، ومقتضى الفقه الحنفى حيث أوجب
قنال البلدة التى تترك الختان - كان مقتضى هذا - وجوب الختان
للكور والإناث ، وكان ما يقطع لخفاض الأنثى ما بينه الرسول
ﷺ فى تعليم الخاتمة أم حبيبة على ما جاء فى حديث أم عطية سالف
الذكر .

لما كان ذلك :

كان النوع الأول من طرق الختان أو الخفاض للبنات ، وهو
قطع الجلدة أو التواء فوق رأس البظر هو الواجب الاتباع ؛ لأنه

(٣٣) تحفة المودود فى أحكام المولود لابن القيم الجوزية ، فى الفصل الثامن فى بيان ما قد
يؤخذ فى الختان - وزاجع ذلك فيما سبق .

الوارد به النص الشرعى فى حديث رسول الله ﷺ لأم حبيبة « أهنى
ولا تنهكى » أى : اتركى الموضع أشم ، والأشم المرتفع ، والمعنى :
اقطعى الجلد الذى كعرف الديك فوق البظر ، ولا يستأصل البظر
نهائياً ، وقد علل رسول الله ﷺ هذا بعبارة جامعة فى رواية أخرى
قال :

« فإنه أشرق للوجه وأحظى للزوج » .

آداب الختان :

تشرع الوليمة للختان ، وتسمى الإعذار والعذار والعذرة والعذير .

والسنة : إظهار ختان الذكر ، وإخفاء ختان الأنثى .
وصرح الشافعية بأنها تستحب في الذكر ، ولا بأس بها في
الأنثى للنساء فيما بينهن (٣٤) .

هكذا :

وفي الختام - وفي شأن الختان عامة للذكر والأنثى - نذكر
المسلمين بما جاء في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة :
لو اجتمع أهل بلد على ترك الختان قاتلهم الإمام (أى ولى
الأمر) ؛ لأنه من شعائر الإسلام وخصائصه (٣٥) .
إذ مقتضى هذا لزوم الختان للذكر والأنثى ، وأنه مشروع في
الإسلام .
والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

شيخ الأزهر

(جاد الحق على جاد الحق)

(٣٤) فتح البارى ج (١٠) ص ٢٦٦ ط الخيرية ١٣٢٥ هـ ، قليوبى وعميرة ج ٣
ص ٢٩٤ ط دار إحياء الكتب العربية - الخليلي ، والمدخل لابن الحاج ج ٣ ص ٦٠ .
(٣٥) الاختيار شرح المختار - مرجع سابق .

الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|------------------------------------|--------|
| ● مقدمة بقلم رئيس التحرير | ٣ |
| ● الحتان فى اصطلاح الفقهاء | ٧ |
| ● حكمه واختلاف الأئمة فيه | ٩ |
| ● الدليل على خفاض النساء | ١١ |
| ● الحتان من شعائر الإسلام | ١٦ |
| ● رأى الأطباء | ١٨ |
| ● مقدار ما يقطع فى الحتان | ١٩ |
| ● وقت الحتان | ٢٠ |
| ● ختان من لا يقوى على الحتان | ٢٢ |
| ● قولهم فىمن مات غير مختون | ٢٣ |
| ● متى يضمّن الحاتن | ٢٤ |
| ● آداب الحتان | ٣٠ |

مطابق اولیت
بزرگوار علامت الشریعہ

97.082
21kh



0345314

